

المركز الجامعي مغنية - معهد الحقوق والعلوم السياسية

المحاضرة الرابعة

العلاقة بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي

موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص "قانون عام"

من إعداد الدكتور: بوزيدي خالد

مقياس: قانون المسؤولية الإدارية (السداسي الثاني)

السنة الجامعية: 2023-2024

تمهيد: إعمال نظام الجمع

استثناءً من القاعدة العامة التي تقضي بفصل الأخطاء، جرى القضاء الإداري على إعمال آليتين لتسهيل حصول المضرور على التعويض الكامل، وتطبق هذه الاستثناءات في حالتين:

الحالة الأولى ?

عندما يستحيل التمييز والفصل بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي لاشتراكهما في إحداث ضرر واحد.

الحالة الثانية

عندما تتداخل وسائل وسلطات المرفق العام مع الخطأ الشخصي الذي ارتكبه الموظف.

1- نظام الجمع بين الخطأ الشخصي والمرفقي

مفهوم النظام: ارتباط الضرر الصادر بخطأين مستقلين (أحدهما شخصي والآخر مرفقي):

 القضاء الإداري الجزائري

كرسته **الغرفة الإدارية بالمجلس الأعلى** بتاريخ 17 أفريل 1972 في قضية **(السيد بلقاسمي ضد وزير العدل)**.

 التأصيل القضائي المقارن

طبّق لأول مرة من قبل **مجلس الدولة الفرنسي** بتاريخ 03 فبراير 1911 في قضية **(Anguet)**.

الهدف والآلية: تسهيل حصول المضرور على التعويض؛ حيث يرفع دعوى واحدة ضد الإدارة أو الموظف لمطالبة أحدهما بمبلغ التعويض **كاملاً**، مع احتفاظ المحكوم عليه بحق الرجوع على الطرف الآخر بحسب نسبة خطئه.

التكريس التشريعي في القانون الجزائري

لم يكتفِ المشرع الجزائري بالالتكاء على القضاء، بل قنن هذا النظام صراحة في المنظومة التشريعية المحلية عبر:

قانون الولاية 

تم تكريس النظام ذاته بموجب أحكام **المادة 140** من القانون رقم 07-12 المتعلق بالولاية.

قانون البلدية 

تم تكريس هذا النظام بموجب أحكام **المادة 144** من القانون رقم 10-11 المتعلق بالبلدية.

2- نظام الجمع بين المسؤولية

 مفهوم نظام جمع المسؤوليات

يتحقق هذا النظام في الحالة التي يرتبط فيها الضرر بـ ****خطأ شخصي غير عمدي**** ارتكبه الموظف، ولكن باستعمال ****وسيلة من وسائل المرفق العام**** (مثل حوادث السيارات التابعة للإدارة أثناء الخدمة).

 مجلس الدولة الجزائري

تأكيد وتطبيق ذات المبدأ بموجب قراره الصادر بتاريخ **01 فبراير 1999**.

 مجلس الدولة الفرنسي

قضية **(Le Monnier)** الشهيرة الصادرة بتاريخ 26 جويلية 1918.

آلية التعويض وحق الرجوع في المسؤوليتين

آلية حق رجوع الإدارة

بما أن الخطأ في أصله شخصي وتُدثر بوسائل المرفق، يحتفظ المرفق العام بحقه الكامل في **الرجوع على موظفه** ومطالبته باسترداد **المبلغ الكامل** الذي دُفع للمضرور مسبقاً.

حماية المضرور وتسهيل التعويض

يُسمح للمضرور استثناءً برفع دعوى التعويض مباشرة ضد الإدارة (بدل الموظف)، لمطالبتها بدفع **المبلغ الكامل** للتعويض؛ نظراً لملائمتها المالية وضماناً للتنفيذ.

خلاصة مقارنة: أنظمة الجمع الاستثنائية

وجه المقارنة	نظام الجمع بين الأخطاء (Anguet)	نظام الجمع بين المسؤولين (Le Monnier)
طبيعة الخطأ	خطأ مرفقي مستقل + خطأ شخصي مستقل	خطأ شخصي (غير عمدي) ارتبط بوسائل المرفق
التكريس الجزائري	المادة 144 بلدية / المادة 140 ولاية	اجتهاد مجلس الدولة الجزائري (01 فيفري 1999)
حدود رجوع الإدارة	ترجع الإدارة بنسبة مشاركة الخطأ الشخصي فقط	ترجع الإدارة على الموظف بـ **المبلغ الكامل**

نهاية المحاضرة الرابعة

العلاقة بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي

الدكتور بوزيدي خالد

معهد الحقوق والعلوم السياسية - المركز الجامعي مغنية